قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

سؤال العدالة والمواطنة عند جون رولز

The question of justice and citizenship for JhonRawls

أمعمر جلول خدة [1] *
[1] جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

Key words:
Citizenship
Citizen
Justice
Democracy
Freedom.

Abstract

This research paper is taking place on the question of justice and citizenship in contemporary Western philosophical and political thought and aims at analysing and clarifying the vision of contemporary American philosopher John Rolls from these issues; That is because the concept of justice, like that of citizenship, no longer carries in all modern rhetoric those old concepts. Indeed, contemporary global transformations have forced the international community to produce new concepts that are in line with the pressing requirements of man, not at the level of the individual, but at the global level.

We chose Rolls as an important philosopher in Anglo-Saxon thought and contemporary Western political philosophy, along with the German philosopher. Jürgen Habermas, and undoubtedly Rolls, like other intellectuals and philosophers, was influenced by the intellectual, political and social environment of his time, as he engaged in the formulation and elaboration of an ethical political project entitled "Justice," a project philosophical within the well-known American philosophical tradition "With pragmatism," in political and social terms, this project reflects the "problem of justice" that American society has been and continues to suffer from.

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال : 2021-05-10
القبول : 2021-06-14
الكلمات المفتاحية:
المواطنة
المواطن
العدالة
الديمقراطية
الحرية.

ملخص

يجري الحديث في هذه الورقة البحثية حول سؤال العدالة والمواطنة في الفكر الفلسفي والسياسي الغربي المعاصر، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتوضيح رؤية الفيلسوف الأمريكي المعاصر جون رولز من هاتين القضيتين؛ وذلك لأن مفهوم العدالة مثله مثل مفهوم المواطنة لم يعد يحمل في مجمل الخطابات الحداثية تلك المفاهيم القديمة، بل إن التحولات العالمية المعاصرة فرضت على المجتمع الدولي إنتاج مفاهيم جديدة تتماشى ومتطلبات الإنسان الملحة، ليس على مستوى الفرد، بل وعلى المستوى العالمي.

وقد وقع اختيارنا على نموذج "رولز" باعتباره فيلسوفاً يحتل مكانة هامة في الفكر الأنجلوساكسوني والفلسفة السياسية الغربية المعاصرة، إلى جانب الفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس"، ومما لاشك فيه أنّ رولز قد تأثر كغيره من المفكرين والفلاسفة بالبيئة الفكرية والسياسية والاجتماعية لعصره، حيث انخرط في صياغة وبلورة مشروع سياسي أخلاقي كان عنوانه "العدالة"، وهو مشروع يندرج من الناحية الفلسفية في إطار التقليد الفلسفي الأمريكي المعروف "بالبراجماتزم"، ومن الناحية السياسية والاجتماعية، فإن هذا المشروع يعبر عن "مشكلة العدالة" التي كان ومازال يعاني منها المجتمع الأمريكي.

* Corresponding author at : hassiba ben bouali University of Chlef- ALGERIA
Email : kheddadjelloul@gmail.com

1. مقدمة

تعد مسألة المواطنة والعدالة من أهم القضايا في تاريخ الفكر الفلسفي السياسي والأخلاقي، ويمكن القول أن بداية البحث في مثل هذه المسائل كان منذ القدم؛ أي منذ أن عرف الإنسان الجور والظلم والعدوان، وسعى من أجل الإنصاف والمساواة، -وهو سعي يعبر عن فطرة إنسانية- إلى يومنا هذا. وعليه فإن تاريخ مفهوم العدالة والمواطنة مر بكثير من المراحل، وفي كل مرحلة من هذه المراحل التاريخية كان لهذين المفهومين أبعادا مختلفة ومعاني متعددة، ولم تعد العدالة والمواطنة في مجمل الخطابات الحداثية تحمل تلك المفاهيم القديمة والعريقة في القدم فحسب، بل إن التطورات والمتغيرات التي حدثت في العالم المعاصر سياسياً واقتصاديا واجتماعيا، بل وحتى علميا وتكنولوجيا قد فرضت على المجتمع الدولي إنشاء مفاهيم جديدة تتجاوز المفاهيم السابقة وتتماشى مع حاجيات الإنسان الملحة، فالعدالة مثل المواطنة لم تعد مرتبطة بفكرة المساواة والإنصاف والمحبة وغيرها من المفاهيم الأخرى، بل أصبحت ترتبط بجودة الحياة وإنسانية الإنسانية والعدالة الكونية، يدل هذا التطور والتجديد، بل الإبداع في المفاهيم على أن حركية المجتمعات لم تعد تسير بوتيرة بطيئة، بل إن العالم اليوم أصبح شبيها بقرية أو برقعة جغرافية محدودة الأطراف.

ومن هنا يمكننا إثارة التساؤل الآتي: **فما هي العدالة من منظور رولز؟ وما موقع فكرة المواطنة داخل هذه النظرية؟**

من المعلوم أن البحث في أي مسألة أو قضية فكرية- علمية كانت أو فلسفية-يقتضي التأسيس لها من خلال الضبط المفاهيمي لألفاظها ومصطلحاتها، ولذلك كان لابد لنا - قبل الشروع في عرض وتحليل إشكالية المواطنة والعدالة في السياق الفلسفي السياسي الغربي المعاصر، وبالتحديد عند الفيلسوف الأمريكي جون رولز- أن نبدأ بتحديد المفهومين المحوريين أو المركزيين اللذان تدور حولهما هذه الدراسة آلا وهما: المواطنة والعدالة.

2. مفهوم المواطنة والعدالة في اللغة والاصطلاح

1.2. مفهوم المواطنة لغة

المواطنة في اللغة « مشتقة من وطنْ، والوطن: المنزل الذي تُقيم فيه، وهو موطنُ الإنسان ومحله، والجمع أوطان. وأوطانُ الغنم والبقر: مرابضها وأماكنها التي تأوي إليها، وَوَطَنَ بالمكان وأَوطَنَ أَقامَ، وَأَوْطَنَهُ: اتّخذَهُ وَطَناً، يقال: أوطن فلانٌ أرض كذا وكذا، أيْ اتخذها محلاّ ومسكناً يُقيمُ فيها، وأوطنت الأرض، ووطنتها توطيناً واستوطنتها، أي اتخذتها وطناً، والموطنُ مفعل منه، ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب، وجمعه مواطن، وفي التنزيل العزيز: ﴿ لقد نصركم الله في مواطن كثيرة﴾»(ابن منظور، (1968)، صفحة 451).ومعنى هذا أنّ المُواطن هو ساكن الأرض التي اتخذها وطناً، وهذا المعنى هو ذاته الذي كان سائداً في القديم، حيث أنّ المُواطن هو ساكن المدينة التي ينتمي إليها، والوطن هو المكان الذي يقيم فيه الفرد ويمارس فيه مختلف نشاطاته.

وجاء في القاموس المحيط: أنّ « الوطن محرَّكة ويُسكَّن: منزل الإقامة، ومربط البقر والغنم، ج: أوطان.وَوطَنَ به يَطِنُ وواطنَ: أَقامَ. وأَوْطَنَهُ وَوَطَّنَهُ واسْتَوْطَنَهُ: اتخذه وَطَناً. ومَوَاطِنُ مكة: مَوَاقِفُهَا، و- من الحرب: مشاهدها. وتوطن النفس تمهيدها. وتوطّنها: تمهدها. والميطان، بالكسر: الغاية، وموضعُ يُوطَّن لترسل منه الخيل في السباق. وواطنهُ على الأمرِ: وافقهُ» (الفيروز أبادي، 2008، صفحة 1763).

أما الجرجاني فقد عرّف الوطن بقوله: «الوطن الأصلي: هو مولدُ الرجل، والبلدُ الذي هو فيه، ووطنُ الإقامة: موضعٌ ينوي أن يستقرّ فيه خمسة عشر يوماً، أو أكثر من غير أن يتخذه سكنا» (الجرجاني، د. ت، صفحة 24).

فالمواطنة إذن «مشتقة من الفعل وَاطَنَ القوم، أي عاش معهم في وطن واحد، ومنه فالمُواطن هو الذي يتمتع بالحقوق التي يتمتع بها أبناء دولته ومدينته»(صليبا، 1982، صفحة 439). فكل هذه التعاريف تؤكد أنّ المعنى اللغوي للفظ المواطنة يرجع في اشتقاقه إلى لفظ "الوطن"، وهو المكان الذي ينسب إليه الشخص، فنقول مواطن جزائري ومواطن مصري، وهو بهذا يدل على الانتساب إلى الوطن.

وعليه فإنّ لفظة المواطنة في «اللغة العربية تستعمل كترجمة للكلمة الفرنسية (Citoyenneté) المشتقة من مدينة (Cité)، والمدينة بناء حقوقي للمكان ومشاركة سياسية. وتقابلها بالإنجليزية(Citizenship) المشتقة من مفهوم المُواطن (Citizen)، أي ذلك الفرد الذي تخاطبه القوانين والدساتير الحديثة، بغض النظر عن الجنس أو الدين، أو العرق، أو الطبقة» (أبو المجد عبد الجليل، 2010، صفحة 11).

والذي نريد أن نقف عنده هنا هو أنّ المواطنة المشتقة في الأصل من كلمة Civis اليونانية، أي المدينة هي صفة من اختراع المدن الإغريقية (Cités grecques). والأفراد الذين يتمتعون بها لهم حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة. ومبدؤها الأساسي يقضي بأن كل المواطنين سواسية أمام القانون ...ويساهمون إذن بطريقة متساوية في اتخاذ القرار السياسي. ويمكن للمواطنين أن يجتمعوا في مكان وحيد من أجل مناقشة المسائل الكبرى التي تهم المدينة (الحروب؛ الانتخابات...الخ) (طالب مناد، 2009، الصفحات 55 -56).

أما الوطن فهو المكان الذي يعيش فيه الإنسان ويتفاعل معه، أو هو تلك الرقعة الجغرافية ذات حدود معلومة ينتمي إليها الإنسان ويرتبط بها عاطفيا ويتملكه شعور ضرورة حمايتها والدفاع عنها من كل محاولة اعتداء عليها. وهذا "الانتماء للوطن" يراه البعض بأنه اتجاه إيجابي مدعم بالحُب يستشعره الفرد اتجاه وطنه.

2.2 ـ اصطلاحا

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة بأنها « علاقة بين فرد ودولة كما يُحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة» (The New Encyclopedia Britanica, p 332).

كما تدل لفظة المواطنة في موسوعة "السياسة" على: « صفة المُواطن الذي له حقوق وعليه واجبات تفرضها طبيعة انتمائه إلى وطن وأهمها: واجب الخدمة العسكرية وواجب المشاركة المالية في موازنة الدولة») الكيالي عبد الوهاب، 2004، صفحة 37). فالانتماء إلى الوطن شرط للحصول على صفة المواطنية.

ومن منظور علم الاجتماع تدل لفظة المواطنة على «المكانة أو العلاقة الاجتماعية التي تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي-دولة-؛ ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول – المواطنْ – الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية» (غيث عاطف، 1995، صفحة 56)

كما يُقصد بالمواطنة «العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليه من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أنّ كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري» (نبيه نسرين، 2008،صفحة 14)

ويمكن القول إجمالاً أن مفهوم المواطنة يدل على المكانة التي يحوزها الفرد داخل دولته ويترتب عليها مجموعة من الحقوق والالتزامات، وذلك على أساس قاعدة قانونية تربط بين المواطن والدولة من جانب والمواطن وسائر المواطنين من جانب آخر. وهي تعبير عن مشاركة الفرد في حكم دولته عبر تمتعه بحقوقه والتزامه بمسؤولياته (**مهران حمدي**، 2012، **صفحة** 540).

3.2. المعنى اللغوي للعدالة

العدالة لغة كلمة مشتقة من اعتدل يعتدل اعتدالا، بمعنى استقام. والاستقامة هي الميل إلى الحق وعدم اتباع الهوى، وقد جاء في الآية القرآنية ﴿ واستقم كما أمرتَ﴾(سورة الشورى، الآية15)، بمعنى الموافقة لأمر الله من غير إفراط ولا تفريط، وهي بهذا المعنى وسط بين رذيلتين.

وجاء في لسان العرب لإبن منظور أن العدل ماقام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، عدل الحاكم في الحكم يعدل عدلا وهو عادل من قوم عدول وعدل... وعدل وفي اسماء الله سبحانه: العدل وهو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم، وهو في الأصل مصدر سميى به فوضع موضع العدل (ابن منظور، 1968، مادة عَدَلَ).

4.2. المعنى الاصطلاحي

اختلف الفلاسفة في تحديد مفهوم العدالة❖، وذلك بحكم اختلافهم في المبدأ الذي تؤسس عليه، فقد أسسها البعض على مبدأ المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، وأسسها البعض الآخر على مبدأ التفاوت. وأنصار مبدأ المساواة كثيرون: من فلاسفة القانون الطبيعي إلى فلاسفة العقد الاجتماعي إلى المنظمات العالمية لحقوق الإنسان إلى الثورات التنويرية إلى الفلسفة الاشتراكية❖❖ بزعامة كارل ماركس (Karl. Marx) الذي يرى أنه لاعدالة بين أفراد المجتمع بدون مساواة حقيقية بينهم في الحقوق والواجبات.

ففلاسفة القانون الطبيعي يؤسسون العدالة على مبدأ المساواة تحت مبرر أن الأفراد الذين كانوا يعيشون في حالة الفطرة كانوا يتمتعون بمساواة تامة وكاملة فيما بينهم، ومارسوا حقوقهم الطبيعية على قدم المساواة وبدون تفرقة. وفي هذا السياق يقول الخطيب الروماني شيشرون (Cicéron106- 43ق.م) ليس هناك شيئ أشبه بشيئ من الإنسان بالإنسان، فلنا جميع عقل ولنا جميعاً حواس، وإن اختلفنا في العلم فنحن متساوون في القدرة على التعلم.

ومن القائلين بمبدأ التفاوت في الفلسفة الكلاسيكية نجد: أفلاطون(347-428ق.م) (platon)وأرسطو(322-384 ق.م) (Aristote)

لقد ذهب أفلاطون إلى تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات: طبقة الحكام، والجنود، والعبيد، وهي طبقات تماثل مستويات النفس الإنسانية: النفس العاقلة، والنفس الغاضبة، والنفس الشهوانية، وهذا التقسيم يعود في نظره إلى الاختلاف القائم بين الأفراد في القدرات والمواهب والمعرفة والفضيلة. والعدالة في نظره تتمثل في احترام هذا التمايز الطبقي الموضوعي، ولطل طبقة من طبقات المجتمع حقوقها الخاصة.

أما أرسطو: فقد رأى أن بعض الناس يولدون عبيداً بالطبيعة وبعضهم الآخر يولون أسياداً، أي "يولد السادة سادة والرقيق رقيقاً"، ولهذا فالعبيد لايصلحون إلاّ للعبودية، وأن العبودية في نظره كما في نظر المجتمع اليوناني ضرورة طبيعية، وانطلاقاً من هذه النظرة، فالعدل يوجب أن يوضع كل فرد في مكانه الطبيعي الذي يليق به.

وفي الفلسفة الحديثة نجد أن هيجل (Hegel 1770-1831) يؤكد على نفس المبدأ وهو التفاوت، لكن التفاوت الذي يقصده هيجل هو التفاوت على مستوى الأمم، فالأمة التي تصل إلى الفكرة المطلقة يحق لها أن تملك كل الحقوق وتسيطر على العالم، فللقوي الحق وعلى الضعيف الواجب.

3ـ العدالة والمواطنة من منظور جون رولز

يحتل جون رولز*** مكانة هامة في الفكر السياسي الغربي المعاصر، حيث اشتهر بعمله الأساسي "نظرية العدالة"**** الذي أصدره سنة 1971م، وهو العمل الذي اعتبر به رولز « من بين أهم المنظرين المعاصرين للفلسفة السياسية، وتعتبر نظريته في العدالة من النظريات التي غيرت مسار الفلسفة السياسية وأعادت لسؤال الأخلاق المصداقية، بالإضافة إلى

زعزعته للفلسفة النفعية الرائجة في أمريكا »(علوش، 2013، صفحة 81)، وهو العمل الذي « اعتبره هابرماس❖❖❖❖❖ نقطة تحول في الفلسفة السياسية المعاصرة »(علوش، 2013، صفحة 78) ، وهذا ما أكدته أيضا الباحثة الفرنسية جاكلين روس بقولها: « تعد نظرية العدالة 1971 لجون رولز أحد النصوص الأكثر شهرة في حقل الفلسفة الأخلاقية والنظرية السياسية، وهو في الواقع كتاب أخلاق نظرية وفكر سياسي لا ينفصل » (روس جاكلين، 2001، صفحة 96).

ولقد قدم رولز في هذا العمل دراسة تحليلية نقدية لمذهب المنفعة، وهو المذهب الذي يؤسس العدالة على مبدأ "المنفعة"، حيث رفض رولز اختزال العدل في "المنفعة" خلافاً لبنثام (1748-1832) وجون استيوارت ميل (1806-1873)، وحاول تأسيس نظريته الخاصة بالمجتمع بميله إلى المذهب التعاقدي (لوك، روسو، كانط)، وركز في نظريته الأخلاقية والسياسية هذه على دراسة نظام وميكانيزمات المجتمع والتبادلات التي تحدث فيه، وفي هذا المجال يقول الباحث الغربي كوفيتر صمويل: « نظرية رولز لا تعد هجوما على مذهب المنفعة العامة فحسب بل تطرح نفسها كبديل قوي لها»(كورفيتر، 1988، صفحة 114).

فما هي العدالة من منظور رولز؟ وما موقع فكرة المواطنة داخل هذه النظرية؟

استهل رولز هذا العمل بتقديم تعريف للعدالة باعتبارها قيمة أخلاقية وسياسية مركزية معتبرا إياها الفضيلة الأولى للمؤسسات قائلا في هذا السياق: "إنّ العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، كما أنّ الحقيقة هي الفضيلة الأولى للأنساق الفكرية" (Rawls, 2009, p.29).

كما حدّد في عمله هذا الهدف الرئيس منه بقوله: « غايتي هي أن أقدم مفهوما للعدالة أكثر شمولية وتجريدا من المفهوم الشائع الذي قدمته نظرية العقد الاجتماعي وغيرها من النظريات الأخرى للوك وروسو وكانط، لذلك يجب علينا ألاّ نعتقد أن العقد الأصلي تم تصميمه من أجل أن ننخرط وننضم في مجتمع خاص أو من أجل أن ننشأ شكلا خاصا للحكومة. إن الفكرة التي ترشدنا أو بالأحرى مبادئ العدالة الصالحة التي يتأسس عليها المجتمع وتكون موضوع لاتفاق أصلي، هي نفسها المبادئ التي يرغب فيها الأفراد الأحرار والعقلانيون ليعززوا بها مصالحهم الخاصة، ويتفقون على اعتبارها موقف مبدئي للمساواة، ووفقا لها يحددون المفاهيم الأساسية لجمعياتهم، هذه المبادئ يجب أن تكون بمثابة قاعدة لكل الاتفاقات اللاحقة، وتحدد أشكال التعاون الاجتماعي التي تسمح لهم بالانخراط في شكل الحكومة التي بإمكانهم إقامتها، بهذه الكيفية يمكن اعتبار مبادئ العدالة التي أنادي بها نظرية للعدالة كإنصاف »(Rawls, 2009, p.37).

وتحدث رولز في هذا العمل عن عقد اجتماعي افتراضي (وليس عقدا تاريخيا كما هو الشأن عند هوبز ولوك وروسو) يتفق عليه المواطنون، وإذا قبل المواطنون هذا العقد وجب عليهم طاعة القوانين المترتبة عنه، لأن المجتمع السياسي هو المجتمع الذي يرتبط فيه الناس بكونهم مواطنين، وفي هذا الإطار يقول رولز: « من المؤكد أن أي مجتمع إنساني لا يمكنه أن يؤسس نظاما للتعاون ينخرط فيه الأفراد –بالمعنى الدقيق- إراديا، فكل فرد يجد نفسه منذ الولادة في وضعية معينة، وفي مجتمع معين، وطبيعة هذه الوضعية تؤثر ماديا على نظرته للحياة، ولكن المجتمع الذي يقوم على العدالة كإنصاف، يقترب إلى أقصى حد ممكن من نظام للتعاون يتأسس على الإرادة، لأنها هي نفسها المبادئ التي يرضى بها الأفراد الأحرار والمتساوون، وتمنح لاتفاقهم مهما كانت الظروف الإنصاف، وبهذا المعنى فإن أعضاء هذا الاتفاق، هم أفراد مستقلون، والإلزام الذي يخضعون له هو إلزام فرضوه على أنفسهم بمحض إرادتهم » (Rawls, 2009,p.39)

وهذا العقد الاجتماعي الافتراضي (الخيالي) الذي يتحدث عنه رولز ينطلق باجتماع المواطنين من أجل التفاهم حول توزيع الحقوق والثروات، وفي هذا المجال تقول جاكلين روس في عرض وصفها لهذه البداية: « يتخيل رولز تجمع أشخاص أحرار (وضع افتراضي) اجتمعوا لاختيار القواعد والمبادئ التي ينبغي أن تقود بنية المجتمع وبوجه أخص، توزيع الخيرات الأساسية، الحقوق والحريات والثروات » (روس،2001، صفحة 98)، فما هي المبادئ التي يجب أن تتأسس عليها العدالة – حسب راولز- والتي تجعل الفروقات مشروعة وغير متناقضة مع فكرة المواطنة وتمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم المشروعة في ظل سلطة الدولة؟

يتخيل رولز أن هذا الاتفاق الاجتماعي يفضي إلى اقتراح مبدأين عامين للعدالة، يشكلان كلا متكاملا، هما: « الأول: لكل شخص الحق في التمتع بأكبر قدر من الحرية »(Rawls,2009 p.85)، وتتمثل هذه الحرية في الحقوق الأساسية للمواطنين كحرية التفكير والتعبير والمعتقد والمشاركة في الحياة السياسية، وحق إنشاء الجمعيات والنقابات، والحرية في التجارة واستثمار رؤوس الأموال. «والثاني: إن اللاّمساواة الاجتماعية والاقتصادية يجب أن تتأسس على شرطين أساسيين هما أ- إنّ توزيع الوظائف و الثروات يجب أن يتم في ظروف من الفرص المتكافئة للجميع. وب- إن اللاّمساواة يجب أن تحقق أكبر مصلحة لأعضاء المجتمع الأقل مكانة» (Rawls, 2009, p.85)، فالمبدأ الثاني يؤكد على تنظيم مظاهر اللاّمساواة وفق صيغة توزيعية عادلة، تضمن مصلحة المواطنين الأقل مكانة، بغية التخفيف من حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمعات الليبرالية، وهكذا يتحقق التكامل بين مبدأي العدالة اللذين يقترحهما رولز.

ويصف نقطة البداية في هذا الاتفاق بقوله: « وهكذا يجد الناس أنفسهم في وضعية البدء مخيَّرون بين مبدأين متعارضين، الأول يقتضي المساواة في توزيع الحقوق والواجبات، والثاني

يفترض اللاّمساواة الاجتماعية والاقتصادية، ويعتقد أن التفاوت في الثروة والسلطة هو العدالة. (Rawls, 2009, p.41)

وهكذا وصل رولز إلى مفترق الطرق بين النظريتين الاشتراكية التي تؤسس العدالة على المساواة والليبرالية التي تؤسسها على التفاوت، فهل مرجعيته الفلسفية الليبرالية وانتماؤه إلى مجتمع ليبرالي يجعلانه يقدم نظرية ليبرالية خالصة للعدالة أو أنه سيتأثر ببعض مبادئ النظرية الاشتراكية ويدرجها في نظريته هذه؟

اختلف وجهات نظر الباحثون في تفسير نظرية راولز للعدالة، حيث يعتبرها البعض مجرد نظرية تكرس المفهوم الليبرالي للعدالة واعتبرها البعض الآخر نظرية اشتراكية واعتبرها آخرون نظرية تجمع بين النظريتين الاشتراكية والليبرالية، ولكل طرف من هؤلاء مبرراته.

وفي هذا المجال يمكن القول أن نظرية العدالة لرولز أثارت نقاشا واسعا بين المفكرين ليس داخل أمريكا فحسب بل في الغرب والعالم ككل، حيث اعتبرها خصومه الليبراليون نكسة فكرية أمريكية، وفي مقدمة هؤلاء المفكر الأمريكي روبرت نوزيك (Robert Nozick) الذي رأى أن نظرية رولز « تلغي التمايز والاختلاف بين أفراد المجتمع من ناحية النظر إليهم بوصفهم ذوات تسعى دائما إلى تحقيق أغراضها المسببة لسعادتها »(محمد عثمان، 2014، الصفحات 285-284).

ومجمل القول حسب نوزيك وغيره من مفكري اليمين الليبرالي أن نظرية راولز تتناقض مع تقاليد المجتمع الأمريكي الليبرالي فكريا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بينما اعتبرها المفكرون من ذوي النزعة الجماعانية في أمريكا أمثال ويل كميلكا (Will Kymlicka) تكريسا لليبرالية الأمريكية لأن «غياب المساواة الاقتصادية والاجتماعية وانقسام المجتمع إلى أقلية مفرطة في القدرة والثراء، مقابل أكثرية مفرطة في الفقر والضعف يؤثران سلبا في المساواة المنصفة في الفرص، فضلا عن جعل الحريات والحقوق السياسية وغير السياسية الأساسية صورية، وبلا معنى »(محمد عثمان، 2014، صفحة 309).

ومجمل القول حسب كميلكا وغيره من مفكري اليسار الليبرالي أن « نظرية راولز ما هي إلا برنامج سياسي انتخابي للحزب الديمقراطي الأمريكي الذي يعد رولز أحد ممثليه بامتياز في المجال الفكري في مقابل الحزب الجمهوري (اليمين الليبرالي المحافظ) الذي يعد نوزيك أحد ممثليه في المجال الفكري »(محمد عثمان، 2014، صفحة 281) ، أما الفيلسوف الألماني يورغنهابرماس فرغم إعجابه بهذه النظرية واعتباره إياها « نقطة تحول محورية في التاريخ المعاصر للفلسفة العملية »(محمد عثمان، 2014، صفحة319) ، فإنه اعتبرها مجرد يوتوبيا غير قابلة للتجسيد على أرض الواقع في المجتمع الليبرالي ويقترح فكرة المجتمع التواصلي كبديل لها(محمد عثمان، 2014، الصفحات من[319 324]).

أما جاكلين روس فإنها ترى أنها "نظرية لاتخلو من ضعف، وتتساءل: كيف نستطيع الاختيار في ظل حجاب الجهل؟ إنه من العبث كما يقول راجشمان أن تطلب من إنسان تخيل خطة لحياته إن كان يجهل من هو. فإذا حرمنا من التقاليد والجماعات التي ترفدنا بهويتنا لم يكن في وسعنا اختيار أي شيء على الإطلاق"(روس، 2001، صفحة 102).

وخلافا للآراء السابقة يرى مفكرون آخرون ومن بينهم المفكران الانجليزيان بول تيرنس (Terence Ball) وبيلامي ريتشارد (Richard Billamy) أن نظرية العدالة لراولز هي نظرية تجمع بين النظريتين الليبرالية والاشتراكية، ويقولا في هذا المجال: « محصلة العقد الاجتماعي المفترض الذي وضعه رولز هو دولة ديمقراطية اجتماعية تحفظ الحريات الليبرالية لكنها في الوقت نفسه تحد من سيطرة اقتصاديات السوق من أجل مصالح الفقراء »(تيرنس بول و بيللامي ريتشارد، 2010، صفحة 188)، ومن جهة أخرى استطاع رولز أن يجمع بين تقليدين فلسفيين مختلفين ومتعارضين في مجال الأخلاق، وفي هذا الصدد تقول الباحثة الفرنسية جاكلين روس: « نجح رولز في إقامة حوار بين كانط (أخلاق الواجب) ومل (أخلاق المنفعة)، وبذلك فهو حقق عملا أصيلا ومجددا، جعل تقليدين متعارضين يلتقيان »(روس،2001، صفحة 101)

وبعيداً عن التفسيرات والتأويلات المختلفة لنظرية العدالة عند رولز يمكننا القول أن نظرية العدالة الراولزية تأسست على خلفيات فكرية عديدة، فهي أولا محاولة لتجديد الليبرالية السياسية ولتليين وتلطيف جموحها بما يتلاءم مع المبادئ الأخلاقية للعدالة كإنصاف (équité)، حيث أنّ فلسفته السياسية الليبرالية تتموقع ما بين الليبرالية الراديكالية وبين الجماعانية، فالليبرالية الراديكالية تقوم على التوزيع العادل المستند على الخصائص الفردية من لياقة واستعداد وجدارة وغيرها. ومبادئ تخصيص المصادر الاقتصادية في المجتمع على الأفراد، يجب أن تقوم على أساس هذه القيم الفردية، وكما هو معلوم أنّ هذا النوع من الليبرالية يقوم على الحرية المطلقة، أي الدعوة إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والعدالة تتأسس على التفاوت (اللاّمساواة)، أما الجماعانية فتنادي بالمساواة، لأنّ العدالة في نظرهم لا تقوم إلاّ بالقضاء على الطبقية والتفاوت الاجتماعي، وبناء على ذلك تكون العدالة الاجتماعية هي أنّ جميع الناس، مهما تكن ظروفهم، ومهما يكن عملهم في المجتمع، ومهما تكن استعداداتهم، يجب أن يعيشوا على حد سواء فالمساواة عنوان العدالة الاجتماعية.

وانطلاقا من هاتين النظريتين حول العدالة الاجتماعية وكيفية تحقيقها، جاءت فلسفة رولز السياسية كحل بديل عن النفعية (نقد الاتجاه النفعي) من جهة ومحاولة لتجاوز الليبرالية الجديدة والاشتراكية المفلسة من جهة أخرى، وفي هذا السياق يقول الباحث الجزائري جمال مفرج في مقال له تحت عنوان نظرية العدالة عند جون رولز« لقد كان المنطلق

الأول لنظرية العدالة الرولزية يتمثل في الدخول في تنافس مع الفلسفة النفعية التي كانت مسيطرة في أمريكا، وذلك من أجل إبراز ثغراتها، لأن الفلسفة النفعية أو البراغماتية لا تبالي بسعادة كل فرد، بل إنها تعامل جميع الأفراد معاملة واحدة». (مفرج، 2008، صفحة 130).

كما يمكن الربط بين نظرية العدالة عند رولز والأوضاع التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الماضي، فلا يمكن فهم كتاب "نظرية العدالة"(Théorie de la justice) إذا لم نأخذ بعين الاعتبار اهتزاز صورة الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الفيتنام، كما يمكن أن نموضع أبحاث هذا الفيلسوف ضمن مشكلات المجتمع الأمريكي المعاصر، فالسود كانوا يعانون من تمييز عنصري في كل مجالات الحياة، في المدرسة والشارع والجامعة وغيرها... وقد ظهرت نتيجة ذلك الوضع حركة النضال من أجل نيل الحقوق المدنية والمطالبة بالمساواة، وعليه فإنّ راولز عندما ألف كتابه هذا كان بلا شك يفكر في كل هذه الأمور.

ويسعى هذا المشروع النظري عند رولز إلى خلق توازنات جديدة بين الحرية والمساواة على قواعد أخلاقية للعدالة، حيث يطرح راولز في كتابه نظرية سياسية ذات منحى ليبرالي، ولكن بمراجعة المبادئ الليبرالية على ضوء المبادئ الأخلاقية، لأن العدالة تمثل القاعدة الأساسية لكل مجتمع منظم عقلانيا يهدف إلى تحقيق النفع العام وينال رضا كل المتعاقدين المنضوين فيه تحت تعاقد ما.

ولكي تتضح مبادئ العدالة الاجتماعية عند رولز، يقترح مذهبا تعاقدياً مخالفاً لنظرية العقد الاجتماعي كما نجدها عند توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو، فهو لا يوافقهم على ما ذهبوا إليه من مذهب الحق الطبيعي، حيث أنّ راولس يطرح بعداً جديداً في نظريته أسماه "حجاب الجهل" (Voile d'ignorance)Rawls, page, 168) ، يكون خلفه مشاركون متعاقدون، يقومون باختيار عقلي ويقوم اختيارهم عن جهل بالوظيفة الاجتماعية أو المكانة التي سيحتلونها في المجتمع المستقبلي، وهذا الموقف الذي يتواجد فيه المتعاقدون يسميه رولز بالموقف الأصلي La position Originelle)(Rawls, 2009, p, 144))ونفهم من هذا الطرح أنّ "حجاب الجهل" هو الذي يمكن المتعاقدين من الاختيار العقلاني لمبادئ العدالة دون النظر إلى أوضاعهم الخاصة، أو السعي لتحقيق مصالحهم الشخصية الضيقة.

وقد شرح المفكران الانجليزيان تيرنس بول وريتشارد بيلامي هذا الوضع الأصلي وحجاب الجهل بقولهما: « من يختار مبادئ العدالة عليه أن يعرف الحقائق العامة للحياة الاجتماعية وليس أن يعرف موقفه الاجتماعي الشخصي، فمن يختار عليه أن يختار مبدأين، الأول يفضي بأن كل فرد له أن ينعم بأعلى درجات الحرية الشخصية التي تتسق مع حق غيره في أن يعيش حرية مساوية، مما يعني أن الجميع ينبغي أن يكون له الحق أن يتحدث ويتصرف ويعبر عن نفسه بحرية وأن يندمج مع الآخرين وأن يصوت في الانتخابات، أي أن يمارس الحقوق المدنية والسياسية الموجودة في الديمقراطيات الليبرالية »(تيرنس وبيللامي، 2010، صفحة 188)، أما عن اللاّمساواة التي تضمنها المبدأ الثاني لنظرية العدالة عند رولز فيوضحان ضرورتها بقولهما: « أما المبدأ الثاني فيتحكم في توزيع الموارد الاجتماعية والاقتصادية مثل الدخل والثروة، وكذلك الفرص العادلة وقد يفترض من يختار هذا المبدأ أن توزع هذه الموارد بالمساواة أيضا، لكنه سرعان ما سيرى أن هناك ظروفا أو أحوالا يكون فيها التوزيع دون مساواة ميزة للجميع، في حال كون اللاّمساواة الاقتصادية حافزا لمن ينتجون السلع والخدمات ليزيدوا من إنتاجهم، مما يؤدي إلى زيادة الحجم الكلي للإنتاج بوجه عام، فمبدأ راولز الثاني يقول إن عدم المساواة المادية تكون عادلة لو أنها تتيح أكبر قدر ممكن من الفوائد لأفقر أبناء المجتمع» (تيرنسوبيللامي، 2010، صفحة 188).

بعد أن تعرفنا على مفهوم العدالة الرولزية ننتقل الآن إلى البحث عن مدى حضور فكرة المواطنة في هذه النظرية، وفي هذا الإطار يمكن القول أن رولز قدم مفهوما سياسيا للعدالة، لأن المبادئ التي صاغها في نظريته تؤكد على حقوق المواطنة بمفهومها الليبرالي « مفهوم العدالة يعد بمثابة القاعدة لتحديد كيفية توزيع المنافع الأساسية على المواطنين بما في ذلك الحقوق والفرص» (ديلو ستيفين، 2003، صفحة 450)، ويتحدث راولز عن ما يسميه المجتمع الجيد التنظيم وهو « المجتمع الذي يتقبل فيه جميع المواطنين مبادئ العدالة » (ديلو ستيفين، 2003، صفحة 457) ، ويحصر رولز نظريته في ما أسماه الديمقراطيات الدستورية « في تطويره لمذهب الليبرالية السياسية يشير رولز إلى ما يسميه "البناء الأساسي" للديمقراطية الدستورية الحديثة، يتعلق هذا البناء بالمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي تشكل معا نظاما يحقق وحدة اجتماعية وتعاونا مستمرا بين المواطنين على مختلف انتماءاتهم ومشاربهم من جيل لآخر » (ديلو ستيفين، 2003، صفحة 461).

كما أكد الباحث العربي نور الدين علوش أيضا الحضور القوي لفكرة المواطنة في نظرية العدالة الرولزية حين قال: « هدف نظرية العدالة كإنصاف هو تحقيق مجتمع عادل يضمن لأفراده الحرية والمساواة، بحيث تكون الحدود المنصفة للتعاون موضع توافق بين المواطنين أنفسهم » (علوش، 2013، صفحة 83)، وهذا ما عبر عنه أيضا بصيغة أخرى بقوله: «تهدف "نظرية العدالة" لإنشاء مواطنة مبنية على الاتصال والمشاركة والتعاضد» (علوش، 2013، صفحة 84).

وأكد الباحث العربي "محمد عثمان محمود" في دراسته المتميزة عن فلسفة العدالة عند رولز مدى حضور فكرة المواطنة في هذه الفلسفة باعتبار أنه لا معنى للعدالة دون مواطنة ولا معنى للمواطنة دون عدالة، ويقول في هذا السياق: « يرى رولز أن

أعضاء المجتمع السياسي المنخرطين في التعاون المستدام يعدون مواطنين بالمعنى الأمثل للمواطنة، فهم أحرار ومتساوون وأن من شأن العمل بمقتضى مبادئ العدالة السياسية التي يجري الاشتغال على تأكيدها جعل هذا المعنى متحققا في الواقع لا مجرد قول زائف [...] فالمواطنون ينخرطون في هذا التعاون بإرادة حرة وقناعة كاملة حول الخيرين الاجتماعي والفردي الحاصلين فيه، وهم متساوون في كل الأعباء والمسؤوليات كما في جني المنافع والخيرات»(محمد عثمان، 2014، صفحة 141)، ويواصل تأكيده الارتباط الوثيق بين العدالة والمواطنة عند راولس بقوله: « إن المواطنين في المجتمع الديمقراطي المثالي يعدون مصدر شرعية المؤسسات السياسية والاقتصادية، وهم يطالبونها بالأخذ بمفاهيم الخير المشروطة بمفهوم العدالة العام » (محمد عثمان، 2014،صفحة 146).

كما أشار محمد محمود عثمان في دراسته هذه إلى القوتين الأخلاقيتين التي يجب أن يتمتع بها المواطنون وتدفعهم إلى الانخراط في تعاون في فلسفة رولز، وهما المعقولية (الحس بالعدالة) والعقلانية (القدرة على تحصيل مفهوم الخير) (محمد عثمان، 2014، صفحة 143)، وذلك لأن (الوضع الأصلي) الذي يتحدث عنه رولز يتطلب ممثلين للمواطنين يتصفون بصفة الحياد المطلق والبراءة من أي معرفة بأحوالهم والمجتمع الذي يمثلونه، ويقتضي أيضا مواطنين أحرار ومتساويين ولديهم حس بالعدالة وهذا ما يسميه رولز (حجاب الجهل).

ولعل المتتبع والقارئ لمضمون نظرية رولز في العدالة يلحظ تعدد المرجعيات الفلسفية التي نهل منها، وهي مرجعيات تتمركزحول التراث الفلسفي السياسي الغربي، فهو استقى مفهوم العدالة التوزيعية من المعلم الأول أرسطو، وأخذ عن كانط مفاهيم الكونية والعقل العملي الذي يعمل وفق الإرادة الخيرة، وأخذ عن لوك وروسو فكرة التعاقد، كما استلهم من التقاليد الثقافية والسياسية والأخلاقية الموجودة في الأنظمة الديمقراطية الغربية مثل فكرة الحقوق الطبيعية والمدنية وفكرة المواطنة وغيرها.

4. خاتمة

ومجمل القول حول نظرية العدالة عند رولز هو أنها نظرية سياسية وأخلاقية، ونظرية للمواطنةبمفهومها الليبرالي الإصلاحي، ولا شك أنها نظرية أعطت نفسا جديداً للفكر السياسي والأخلاقي المعاصر بإثارتها لأسئلة فلسفية هامة حول العدالة والمساواة واللاّمساواة والليبرالية والديمقراطية والمواطنة. وتعد هذه النظرية من وجهة نظر بعض الباحثين الأكاديميين أحد النصوص الأكثر شهرة في حقل الفلسفة الأخلاقية النظرية والسياسية لا في العالم الأنجلوسكسوني فقط، ولكن في أوربا ككل.

ونخلص أيضا مما سبق أن الفكر المعاصر قد اختص ببعض المفاهيم الجديدة عن العدالة والمواطنة وفق تنوع فكري ساهم في بلورة فلسفة حداثية تساعد الإنسان على فهم حقيقة وجوده في خصم التسارع الزمني والتغيرات الرهيبة في زمن العولمة والحرب ومن أهم تلك المفاهيم الحداثية عدالة المناصفة (Justice of Equity) والمواطنة العالمية.

ولكن عدالة الإنصاف الرولزية لا تعني المعنى القديم فقط، بل تضيف إليه معنى الاعتماد المتبادل، كما يحدث في السوق، حيث يعمل الفرد على تحقيق التكافؤ بين مخرجاته واستثماراته. ويقوم هذا النوع من العدالة على مبدأ الحق والمنفعة معاً، فالإنصاف يوجب الحكم على الأشياء بحسب روح القانون، أما العدل فيوجب الحكم عليها بنص القانون.

تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

التعليقات

*- يجب التمييز بين مصطلح العدل ومصطلح العدالة؛ فالعدالة نوع من العدل وليست هي العدل، أو هي العدل مطبقاً على حالة خاصة. والعدل بالقياس إلى العدالة يتسم بالتجريد والعمومية، فهو يعني بالمبادئ العامة، في الوقت الذي تهتم فيه العدالة بالظروف الخاصة لكل حالة، وتتكيف بحسب كل حالة وتستجيب لكل الدوافع الأخلاقية، كما أن العدل يتسم بالصلابة والتشدد، في حين تميل العدالة إلى العطف والرحمة، وتمثل الإنسانية في القانون كونها تعمل على إزالة المفارقات وتخفيف ما يكون من حدّة وتشدد في مضمون القواعد القانونية.

**- الفلسفة الإشتراكية: تنسب إلى الفيلسوف وعالم الاقتصاد الألماني كارل ماركس (1813 -1883م) ذو نزعة مادية، ويعتبر مؤسس الشيوعية العلمية وزعيم البروليتاريا، من أشهر مؤلفاته: كتاب رأس المال.

***- جون رولز (1905-2002) (J.Rawls): من أبرز مفكري الفكر السياسي الليبرالي في أمريكا، حاول عبر مؤلفاته المختلفة ترسيخ الأسس التي انبنت عليها النظرية الليبرالية بأبعادها المختلفة مع تثمين الأبعاد الإنسانية العميقة في النظرية الاشتراكية أيضا، فمن الليبرالية احتفظ بمطلب الحرية الفردية وتنمية قدرات الأنسان الذاتية، ومن الاشتراكية أبقى على جهودها من أجل بعث العدالة والمساواة بين البشر، من أهم أعماله: العدالة والديمقراطية، الليبرالية السياسية، نظرية العدالة.

****- صدر هذا الكتاب بعنوانين مختلفين، الأول نظرية في العدالة (Théorie de la justice) وهو الذي صدر سنة 1971، والثاني هو العدالة كإنصاف: إعادة صياغة (Une reformulation de théorie de la justice : La justice comme équité) الذي صدر سنة 2001، حيث قام رولز بمراجعة وتنقيح كتابه الأول بعد الملاحظات والانتقادات التي وجهت له، ولكن رولز لم يتمكن من مراجعة كل كتابه خاصة الفصل

الرابع والخامس، إذ كان طريح الفراش ومريضا، والكتاب في صيغته الثانية هو الذي ترجم إلى اللغة العربية من طرف د. حيدر حاج إسماعيل في إطار المنظمة العربية للترجمة.

*******- يورغن هابرماس** (Jürgen Habermas) (1928-). **فيلسوف وعالم اجتماع ألماني معاصر، يمثل الجيل الثاني من فلاسفة مدرسة فرانكفورت، له أعمال فلسفية وسوسيولوجية كثيرة من أشهرها: الفضاء العمومي، العلم والتقنية كإيديولوجيا، المعرفة والمصلحة، القول الفلسفي للحداثة، الحداثة وخطابها السياسي، الأخلاق والتواصل، نظرية الفعل التواصلي، الحق والديمقراطية، العقل والمشروعية.**

ـ المصادر والمراجع

1. ابن منظور، (1968)، لسان العرب، المجلد 13، (د.ط) بيروت، دار صادر.

2. الشريف علي بن محمد، الجرجاني، (د. ت)، التعريفات، (د. ط)، تحقيق: محمد علي أبو العباس، الجزائر، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير.

3. بول، تيرنس، و ريتشارد، بيللامي، (2010)، الفكر السياسي في القرن العشرين، المجلد الثاني، سلسلة موسوعة كمبريدج للتاريخ، ترجمة مقلد مي، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة.

4. رولز، جون، (2009)، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة ط1، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة ومساهمة محمد بن راشد آل مكتوم ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

5. روس، جاكلين، (2001)، الفكر الأخلاقي المعاصر، (ب. ط)، تر: عادل العوا، بيروت، عويدات للنشر والتوزيع.

6. ستيفين، ديلو، (2003)، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ط1، ترجمة ربيع وهبه، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.

7. صليبا، جميل، (1982)، المعجم الفلسفي، ج2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.

8. طالب، مناد، (2009)، مفهوما المواطنة والتسامح والتأصيل لهما من خلال صحيفة المدينة المنوّرة، مشكلات فلسفية نهضوية معاصرة، الجزائر،كنوز الحكمة.

9. عاطف، غيث، (1995)، قاموس علم الاجتماع، (د. ط) الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

10. عبد الجليل، أبو المجد، (2010)، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، (د. ط)، المغرب، إفريقيا الشرق.

11. عبدالقادر، بوعرفة، وبومدين، بوزيد، (2008)، بوعرفة عبد القادر وبوزيد بومدين، العدالة والإنسان-أسئلة الواقع ورهانات المستقبل، ط1، الجزائر، دار آل الرضوان.

12. عبدالوهاب، الكيالي، (2004)، موسوعة السياسة، ج6 ط5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

13. عثمان، محمود محمد، (2014)، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر: بحث في نموذج رولز بيروت، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

14. كورفيتر، صمويل، (1988)، جون رولز: نظرية في العدل في أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، أنطوني دي كريستي وكينيث مينوج، ترجمة نصار عبدالله، الهيئة المصرية للكتاب.

15. مجد الدين بن يعقوب،الفيروز أبادي، (2008)، القاموس المحيط، (د. ط)، تحقيق: آنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، القاهرة، دار الحديث.

16. مهران، حمدي، (2012)، المواطن والمواطنة في الفكر السياسي، ط1، الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

17. نسرين، عبد الحميد نبيه، (2008)، مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق، (د. ط)، مركز الإسكندرية للكتاب.

18. نورالدين،علوش، (2013)، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ط1، الجزائر وبيروت، ابن النديم للنشر والتوزيع، ودار الروافد الثقافية.

19. Rawls, John, (2009), Théorie de la justice, Traduit de l'anglais par Catherine Audard, édition point.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

المؤلف معمر جلول خدة، (2021)، سؤال العدالة والمواطنة عند جون رولز، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد13، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص.ص:292-299